الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة السابعة والعشرون
المعقودة يوم الأربعاء
٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
في الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

الرئيس:	السيد بيريس - باليون	(أوروغواي)
ثم:	السيد غيريرو (نائب الرئيس)	(الفلبين)
ثم:	السيد بيريس - باليون (الرئيس)	(أوروغواي)

المحتويات

البند ٨٠ من جدول الأعمال: حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة

البند ٧٨ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

. . / . .

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى:
Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750,
2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.2/47/SR.27
29 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٨٠ من جدول الأعمال: حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة (S/23512-A/47/82 و A/47/120 و A/47/225-S23998 و A/47/312-S24238 و A/47/351- S/24357 و A/47/391 و A/47/449 و A/47/466 و A/47/564)

البند ٧٨ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/47/388 و A/47/393)

١ - السيد كوتاجار (الأمين التنفيذي، لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية متعلقة بتغير المناخ): قال إن التوصية الرئيسية في تقرير الأمين العام عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (A/47/466) هي أن تبقى لجنة التفاوض الحكومية الدولية محفلا عالميا للأعمال التحضيرية لأول دورة لمؤتمر الأطراف. وستضطلع لجنة التفاوض الحكومية الدولية بوضع أساس القرارات التي سيتخذها مؤتمر الأطراف، وسترصد أداء الترتيبات المؤقتة وتروج لنهج متماسك لإنفاذ الاتفاقية. وسترتبط على نحو مناسب باللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وتتعلق التوصيات الأخرى بمواصلة توفير دعم الأمانة واستمرار التمويل الخارج عن الميزانية إلى أن تنعقد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف، وأثناء انعقادها.

٢ - وقال إنه يسره ان يعلن أن فيجي أصبحت البلد الثامن والخمسين بعد المائة الذي وقع على الاتفاقية، وأن جزر مارشال والولايات المتحدة الأمريكية أصبحتا البلدين الثالث والرابع اللذين صادقا عليها.

٣ - وقال إن الدورة السادسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية ستنعقد في جنيف في الفترة من ٧ إلى ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ . وأن الرد على الاستفسارات عن إمكانية عقد الدورة في نيويورك كان أن تقديم الخدمات إلى المؤتمر لا يمكن ضمانه. ويتعين اتخاذ قرار عاجل بشأن هذه المسألة بغية ضمان ترتيبات التمويل المعتادة للمشاركة في الدورة؛ ويجري حاليا إعداد هذه الترتيبات.

٤ - وأضاف أن الأمين العام حدد في تقريره عنصرين أساسيين لنجاح أعمال لجنة التفاوضالحكومية الدولية في المستقبل . ينطوي الأول على عملية لنقل واستعراض المعلومات المتصلة بالتنفيذ. والثاني توفير موارد مالية وتكنولوجية كافية لتمكين البلدان النامية الأطراف من القيام بدورها في الاستجابة لتغير المناخ؛ وهذا بدوره يستدعي آلية مالية للمؤتمر جيدة الأداء وجيدة التمويل.

(السيد كوتاجار)

٥ - وفيما يتصل بعمل أمانة لجنة التفاوض الحكومية الدولية في المستقبل، التي يمكن أن تعمل كأمانة مؤقتة للاتفاقية، قال إن الدعم الفني للجنة التفاوض الحكومية الدولية يجب أن يتطور مع تطور برنامج عمل اللجنة. ويمكن للأمانة أن تسهم في الجهد التعاوني لدعم جهود أي بلد يطلب الدعم للتصديق على الاتفاقية وإنفاذها. وكانت لجنة التفاوض الحكومية الدولية، في معرض الإعداد لبرنامج عملها في المستقبل ، تخطط لإصدار رسالة إخبارية عن تغير المناخ، بالاشتراك مع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ووحدة الإعلام المعنية بتغير المناخ، كما كانت تنظر في إعداد برنامج رائد لحلقات عمل معنية بالإعلام/التدريب.

٦ - وأضاف أن قدرة أمانة اللجنة الحكومية الدولية على الاضطلاع بهذه المشاريع ستتوقف على عدد الموظفين المتاحين وعلى مهاراتهم، وكذلك على تقديم موارد من غير الموظفين. وقد كان التمويل الخارج عن الميزانية وسيظل عنصرا مكملا مستصوبا. وقال إن اللجنة ممتنة لإعارتها موظفين من هيئات الأمم المتحدة وللتمويل الثنائي للوظائف؛ إلا أن معظم تمويلها ينبغي أن يظل من الميزانية العادية، وذلك لضمان عالميتها.

٧ - السيد ريبير (رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطاريةمتعلقة بتغير المناخ): قال إنه لكي يتسنى للاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أن تدخل حيز النفاذ، يتعين أن يصادق عليها ٥٠ بلداعلى الأقل. وحتى الآن، لم يصادق عليها سوى أربع دول أعضاء فقط - ثلاث منها بلدان جزرية صغيرة وبلد كبير جدا.

٨ - وقال إن من الضروري وضع إجراءات مؤسسية وآلية لكي تقوم الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف بعملها على الوجه الصحيح. وينبغي للمؤتمر أن يكون هيئة تفاوضية، وينبغي أن تكون له سلطة اتخاذ قرارات بشأن إنفاذ الاتفاقية. ولضمان أن يكون المؤتمر قادرا على العمل منذ البداية، ينبغي للجمعية العامة أن تنوط بلجنة التفاوض الحكومية الدولية ولاية مواصلة عملها في هذا المجال.

٩ - وقال إن هناك حاجة إلى إجراء تحليل متعمق للوسائل التكنولوجية التي تمكن المجتمع الدولي من اتخاذ تدابير للإقلال من ظاهرة الدفيئة أو التكيف معها. وقد انعكس هذا القلق في جدول أعمال الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي ستنعقد دورته القادمة في هراري في بداية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ . وقد وقت موعد انعقاد هذه الدورة قبل انعقاد لجنة التفاوض الحكومية الدولية

(السيد ريبير)

السادسة مباشرة، وأعرب عن أمله في أن يربط بين أعمال الفريق العلمية والتقنية وبين عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية ربطا جيدا.

١٠ - وأضاف أنه ينبغي للفريق أن يعتمد هياكل تمكنه من الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات المجتمع الدولي. وقد اتخذ رئيس الفريق خطوات تكفل تمكين أكبر عدد من البلدان الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، من المشاركة في أعمال الفريق. وينبغي أن تخضع صلاحية النتائج التي تتمخض عنها أعمال الفريق لتقييم ناقد. وينبغي بذل جهود لضمان أن تتاح لمؤتمر الأطراف، في دورته الأولى، أحدث وأوفى المعلومات الموثوقة عن تغير المناخ.

١١ - ومضى قائلا، إن اتفاقية الإطار المتعلقة بتغير المناخ نصت على أن يكون المرفق البيئي العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي آلية تمويل مؤقتة للاتفاقية. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي للمرفق أن يعدل هيكله وتكوينه ليتمشى مع احتياجات الاتفاقية. وهناك حاجة إلى تبادل منهجي للمعلومات بين المرفق وبين لجنة التفاوض الحكومية الدولية أثناء المرحلة المؤقتة. وستدرج مسألة تعبئة الموارد للسنوات القادمة على جدول أعمال مرفق البيئة العالمية لعام ١٩٩٣ ، الذي توجد لديه موارد حتى نهاية عام ١٩٩٣ . ويمكن للجنة التفاوض الحكومية الدولية ومرفق البيئة العالمية أن يعملا سويا لضمان توافر الموارد عندما تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في عام ١٩٩٤ أو عام ١٩٩٥ .

١٢ - وقال في حين أن هناك حاجة أيضا لأمانة صغيرة جيدة التجهيز لتكون مركز اتصال لإنفاذ الاتفاقية، فإن أمانة لجنة التفاوض الحكومية الدولية لا يمكن أن تكون هي الهيئة الوحيدة المسؤولة عن هذه المهمة الضخمة، التي تتطلب حشد قدر كبير من الخبرات التقنية. وينبغي للوكالات الدولية، لاسيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمات أخرى أيضا، أن تقدم الدعم إلى أمانة لجنة التفاوض الحكومية الدولية لتمكينها من النهوض بمهامها بكفاءة. وينبغي للأمانة أن تيسر على وجه الخصوص تبادل المعلومات الموضوعية بين جميع الدول الأعضاء.

١٣ - السيد أوسا (مدير شعبة السياسات الإنمائية وتحليلها، إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقرير الأمين العام عن "التغير الهيكلي للاقتصاد العالمي: الآثار المترتبة عليه بالنسبة لاستخدام الطاقة والانبعاثات الجوية" (A/47/388)، فقال إن التقرير يعطي تقديرات لنمو إجمالي الناتج المحلي واستخدام

(السيد أوسا)

الطاقة والانبعاثات الجوية لأكاسيد الكربون والكبريت والنيتروجين على الصعيدين العالمي والإقليمي حتى عام ٢٠٢٠ . وقد بنيت هذه التقديرات على إسقاطات للاتجاهات والعلاقات، داخل كل منطقة إقليمية وبين المناطق الإقليمية في تركيب الاستثمار والتجارة الخارجية والاستهلاك، وبالاعتماد على المعدل المفترض لانتشار التكنولوجيا في المناطق المتقدمة النمو والنامية. وهكذا عزيت التغيرات في الانبعاثات الجوية على الصعيدين الإقليمي والعالمي إلى تغيرات في التكنولوجيا وفي هيكل الإنتاج. وقد أولي اهتمام خاص لمحطات توليد الطاقة والنقل والصناعات الكثيفة الاستعمال للطاقة.

١٤ - وأضاف قائلا إن الناتج المحلي الإجمالي للفرد سينمو، في إطار سيناريو خط الأساس، بمعدل ٢ر١ في المائة سنويا تقريبا في العالم ككل بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٢٠ ، وسيصل انبعاث الكربون في الجو على الصعيد العالمي نتيجة إحراق الوقود الأحفوري حوالي ٥ر٩ بليون طن متري سنويا في عام ٢٠٢٠ . وإذا ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد - إلى حوالي ٧ر١ في المائة سنويا - فإن الكربون المنبعث سيصل إلى حوالي ٢ر١١ بليون طن متري سنويا في عام ٢٠٢٠ .

١٥ - وقال إن الآثار المترتبة من حيث السياسة على المشاكل البيئية والاقتصادية المصاحبة لتغير المناخ العالمي تتوقف على مدى إمكانية معالجة أسبابها الجذرية على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، يتوقع التخلص تدريجيا من العديد من الممارسات غير السليمة. وفي حين أن الإسقاطات لا تفترض تحقيق أي فتح تكنولوجي رئيسي أو إدخال تدابير سياسة قوية، مثل زيادة الضرائب زيادة كبيرة على الوقود الأحفوري أو الكربون المنبعث في الجو، فإنها تتوقع انتشارا كبيرا للتكنولوجيا الكفؤة الموجودة من أكثر المناطق تقدما إلى المناطق المتوسطة والمتدنية الدخل، وانتشار تكنولوجيات للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين.

١٦ - ومضى قائلا إنه يمكن النظر إلى التقرير على أنه عمل مكمل لعمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وقد ركز الفريق بصورة رئيسية على المسائل العلمية المتصلة بآثار غازات الدفيئة على المناخ وبآثار تغير المناخ على الاقتصاد، بدلا من التركيز على المسائل المتصلة بإسقاطات النمو الاقتصادي والتنمية وغازات الدفيئة المنبعثة الناتجة عنهما على المدى البعيد. وقد أظهرت التحليلات المعروضة على اللجنة أن الاستخدام العالمي للطاقة وثاني أكسيد الكربون المنبعث نتيجة لذلك من الأرجح أن تكون أعلى بكثير في عام ٢٠٢٠ . وفي الواقع، فإن ثاني أكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين ستتضاعف تقريبا، في إطار سيناريو النمو المرتفع، على مدى الثلاثين عاما القادمة.

(السيد أوسا)

١٧ - وأضاف أن النهج المنطقي هو التركيز على البحث، لتحقيق تقدم أسرع في حفظ الطاقة والمواد وفي استخدام موارد غير ضارة بيئيا؛ إلا أن السياسات هامة أيضا. ودعا إلى مزيد من التدابير، بما في ذلك الضرائب، لإبطاء الزيادة في استخدام الطاقة، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو، كما دعا إلى زيادة سرعة انتشار التحسينات التكنولوجية، بما في ذلك تيسير وصول البلدان النامية إلى تكنولوجيا الاقتصاد في استخدام الطاقة.

١٨ - تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس، السيد غيريرو (الفلبين).

١٩ - السيد براند (مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية): قال إن الترابط بين البيئة ومشاكل التنمية واقع يومي مرير بالنسبة للبلدان الفقيرة القاحلة أو شبه القاحلة. فتغيرات الأحوال المناخية وتحات التربة والتصحر ما فتئت منذ زمن طويل عقبات كأداء أمام الجهود الإنمائية لهذه البلدان. وقد أتاح مؤتمر ريو فرصة جديدة للمجتمع الدولي لإعطاء أولوية عليا لدراسة هذه المشاكل. وقد قامت إفريقيا بدور حاسم في هذا السياق. ولقي العمل التحضيري المكثف الذي اضطلعت به الحكومات دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية أيضا.

٢٠ - وأضاف أن التقرير المعروض على اللجنة (A/47/393) حاول إبراز الموارد والترتيبات اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ . وهنا حاجة إلى عدد من تدابير المتابعة لمكافحة الجفاف والتصحر. فالفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ هو، أولا، إطار مرجعي انبثق عن عملية مفاوضات طويلة من جانب المجتمع الدولي ككل. ويتعين الآن تعبئة الموارد اللازمة على وجه الاستعجال لتنفيذ الاحكام التي اتفق عليها. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز السماح للجهود الرامية إلى صياغة اتفاقية بشأن التصحر واعتمادها أن تقف في طريق متابعة وتنفيذ البرامج المعنية بالتصحر والجفاف.

٢١ - ثانيا، إن اعتماد الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ لن يكون ذا معنى إلا إذا تبعته زيادة في الموارد المخصصة لحل هذه المشاكل. إلا أن الزيادة التقليدية في التبرعات الثنائية والمتعددة الأطراف لن تكون كافية حتى لتغطية الاحتياجات الأساسية في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة. ولذلك، لا بد من استكمال هذه التبرعات بموارد جديدة وأساليب تمويل ابتكارية. ويمكن للمصارف الإقليمية أن تقوم بدور هام للغاية في تمويل برامج التنمية المستدامة كل في منطقته. وقد يتبلور مثال

(السيد براون)

واعد جدا من المباحثات الدائرة حاليا بين مصرف التنمية الإفريقي ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية التي تستهدف تعيين مخصصات لأنشطة مكافحة التصحر على وجه التحديد.

٢٢ - ثالثا، لا بد من إشارة خاصة إلى المرفق البيئي العالمي، وإلى النداءات التي وجهت في إطار مؤتمر ريو لإدراج مسألة التصحر بوصفها الأولوية الخامسة في سلم أولويات المرفق. وقد عقد اجتماع خبراء، نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، في الفترة من ٢٨ حتى ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ ، لتقديم إسهام تقني وعلمي إلى دراسة مسألة التصحر بوصفها ظاهرة عالمية.

٢٣ - رابعا، في إطار وضع مفهوم التنمية المستدامة موضع التطبيق، كان من الواضح أنه يجب المواءمة بين مختلف البرامج التي استهدفت وضع أطر استراتيجية لتخطيط وتنسيق الأنشطة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية. وإذا نظرنا إلى بلدان معينة من بلدان المنطقة السودانية-الساحلية، على سبيل المثال، وجدنا أن عدة مبادرات قد شنت في هذا الميدان: خطط عمل لمكافحة التصحر، وخطط عمل وطنية للبيئة، وخطط عمل للغابات الاستوائية، واستراتيجيات وطنيةلحفظ الموارد. وقال إن مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية ابتدأ، قبل عامين، سلسلة من الاجتماعات للمنظمات المعنية للتمكين من المواءمة بين مختلف هذه النهج. وقد تقرر مؤخرا متابعة هذا الجهد، وتقرر عقد اجتماع مواءمة آخر في وقت لاحق من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ . ويمكن أخذ هذا المثال ونقله إلى مناطق أخرى في اطار إنشاء أطر للتنمية المستدامة.

٢٤ - وقال، بصورة عامة، إن مواءمة الأنشطة التنفيذية في مجال إدارة الموارد الطبيعية أمر لا غنى عنه. وفي هذا الإطار، سيكون من المفيد استعراض دور ومهام الآليات المشتركة بين الوكالات لمعالجة المشاكل المتصلة بالجفاف والتصحر، مثل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتصحر، بغية زيادة فاعليتها. وينبغي للمبادرات الأخيرة، التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لاسيما برنامج القدرة للقرن ٢١ وشبكات التنمية المستدامة، أن تسهم أيضا إسهاما كبيرا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، لا سيما الفصل ١٢ منه.

٢٥ - وقال إنه ينبغي، أخيرا، على الصعيد الإقليمي، أن تتلقى المنظمات التي تعنى بمشاكل تتصل بالجفاف والتصحر مزيدا من الدعم السياسي والمالي من دولها الأعضاء، ومن المجتمع الدولي أيضا، لتتمكن من العمل بفعالية.

(السيد بران)

٢٦ - وخلص إلى القول إن وضع واعتماد اتفاقية معنية بالتصحر سيكون وسيلة مفيدة جدا لتعزيز التعاون الدولي ومواءمة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية. وقد تعمل أيضا كإطار مرجعي لتوسيع تعبئة وبرمجة الجهود الوطنية والدولية. وعلى ضوء تحديد حزيران/يونية ١٩٩٤ ، كموعد نهائي للانتهاء من صياغة الاتفاقية، وعلى ضوء ما تنطوي عليه المسألة من تعقيد، ينبغي البدء في عملية التفاوض في أسرع وقت ممكن، لتمكين لجنة التفاوض الحكومية الدولية من عقد دورتها الأولى في الجزء الأول من عام ١٩٩٣ .

٢٧ - السيد زمان (باكستان): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧، فقال إن هناك حاجة لتخفيض ثاني أكسيد الكربون و أكاسيد النيتروجين ومركبات كلوريد الكربون الفلورية تخفيضا فوريا بمقدار ٦٠ في المائة لإبقاء تركيزاتها في الجو على مستوياتها الحالية. ولكن للأسف، في حين أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ تسلم بمسؤولية البلدان التي تسببت في الضرر الذي لحق بالبيئة عن احتواء هذا الضرر والإقلال منه وإزالته، فهي لا تشتمل على أية أهداف ملزمة قانونا لتثبيت الغازات المنبعثة عند حد معين أو الإقلال منها بحلول عام ٢٠٠٠ . وبناء عليه، فإن الحالة ستستمر في التدهور.

٢٨ - وقال إن البلدان النامية، على الرغم من ضعفها اقتصاديا، وافقت على تحمل التزامات بموجب الاتفاقية الإطارية. إلا أن تنفيذ هذه الالتزامات، التي يحتاج معظمها إلى خبرات خاصة لا تتوفر لجميع البلدان النامية، مرتبط ارتباطا لا انفكاك له بالتزامات البلدان المتقدمة النمو. وهكذا، فإن نقل التكنولوجيا بشروط تفضيلية وميسرة شرط مسبق أساسي لإنفاذ الاتفاقية.

٢٩ - ومضى قائلا إن البلدان النامية، على الرغم من نواياها الطيبة، ستجد من العسير عليها تنفيذ التزاماتها دون إتاحة موارد جديدة وإضافية. وقد تم تعيين المرفق البيئي العالمي بأنه هو الآلية المؤقتة لتمويل إنفاذ الاتفاقية مع أن مدة هذا الترتيب لم تحدد. إلا أن المرفق لا يعدو أن يكون واحدا من عدة آليات ومصادر للتمويل. وقد علقت مجموعة الـ ٧٧ أهمية كبرى على إعادة تشكيل هيكل المرفق ليأخذ في الحسبان مبادئ الحكم الديمقراطي والشفافية في اتخاذ القرارات وفي التنفيذ. وينبغي للمرفق أن يقدم تقاريره مباشرة إلى مؤتمر الأطراف، مما يضمن رصدا فعالا للتمويل المتاح لإنفاذ الاتفاقية.

٣٠ - وأضاف أن هناك حاجة لالتزام سياسي قوي، لا تجاه إنفاذ الاتفاقية فقط، بل أيضا للبناء عليها لضمان بيئة سليمة للأجيال القادمة. إلا أنه لا ينبغي للالتزامات المستقبلية أن تضر بتنمية البلدان النامية.

(السيد زمان، باكستان)

وقال إن الاتفاقية تسلم بأن الانبعاث من البلدان النامية سيزداد نتيجة لسعي هذه البلدان لتلبية احتياجاتها الاجتماعية والإنمائية. وفي نفس الوقت، يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تتحمل المسؤولية عن الضرر الذي ألحقته بالمناخ.

٣١ - وقال إن التصحر والجفاف ظاهرتان ابتليت بهما بصورة رئيسية بلدان العالم النامي. وإن مجموعة الـ ٧٧ تعتقد أنه ينبغي تشكيل لجنة تفاوضية حكومية دولية تعنى بالتصحر أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

٣٢ - السيد كامبرون (أستراليا): قال إن سرعة الاتفاق بشأن اتفاية إطارية للأمم التحدة متعلقة بتغير المناخ كانت برهانا قويا على رغبة المشاركين في النجاح. وفي حين أن الاتفاقية وتوفر فقط إطارا أوليا للعمل، فإنها مع ذلك خطوة أولى هامة.

٣٣ - وقال إن أستراليا بدأت بالفعل تعمل على مجموعة من الأنشطة من شأنها أن تساعدها على الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية في مجالات البحث العلمي والتعاون، وتخفيض انبعاث غازات الدفيئة وتعزيز نظام بالوعات غازات الدفيئة وبرامج التكيف وإعلام المجتمع. كما أنها تعمل أيضا على وضع استراتيجية وطنية للتصدي للدفيئة توفر آلية للوفاء بالعديد من الالتزامات المقطوعة بموجب الاتفاقية.

٣٤ - وأضاف قائلا إن لجنة التفاوض الحكومية الدولية تستحق التهنئة على النتائج التي حققتها حتى ذلك التاريخ. إلا أنه لا يزال ينبغي عمل الشيء الكثير للإعداد لأول دورة لمؤتمر الأطراف. ولذلك يدعو وفده الأمين العام لاتخاذ الترتيبات الضرورية للتأكد من أن اللجنة تستطيع مواصلة عقد دوراتها إلى ان تدخل الاتفاقية حيز النفاذ. ويؤيد تمديد العمل بترتيبات الدعم الذي تقدمه الأمانة إلى اللجنة إلى أن يخصص مؤتمر الأطراف أمانة دائمة للاتفاقية.

٣٥ - وقال أيضا إن أستراليا تعلق أهمية عليا على وقف التصحر وعكس اتجاهه، وتؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة هذه المسألة. ولدى أستراليا خبرة كبيرة في زراعة الأراضي الجافة والإدارة المستدامة لموارد الأراضي القاحلة، تأمل أن تقدم إسهاما للعملية. وهي تؤيد تشكيل لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع اتفاقية متعلقة بالتصحر، وستساهم بنشاط في وضع هذه الاتفاقية. وينبغي

(السيد كامبرون، أستراليا)

للاتفاقية أن تشتمل على تدابير لمعالجة الأسباب الكامنة وراء التصحر، ليتسنى استخدام الأراضي الهشة القاحلة وشبه القاحلة استخداما منتجا على المدى البعيد.

٣٦ - السيد محمود (موريتانيا): تحدث باسم تونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والمغرب وبلده، فقال إن وفود هذه البلدان تتطلع إلى دخول الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ حيز النفاذ بسرعة، وإلى تنفيذ أحكامها تنفيذا متكاملا وشاملا وفعالا. وأن هناك حاجة لآلية تمويل مناسبة وشفافة وعالمية لإمداد البلدان النامية بموارد مالية جديدة ولضمان نقل التكنولوجيا على أساس غير تجاري. كما أنها تؤيد العمل بالإجراءات المؤقتة المحددة في الاتفاقية إلى أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ.

٣٧ - وأعرب عن بالغ سرور هذه الوفود بتوافق الآراء الدولي الداعي إلى وضع اتفاقية دولية متعلقة بالتصحر. فقد بين توافق الآراء هذا بجلاء الحاجة الملحة لاعتماد تدابير مناسبة لمكافحة التصحر، وكذلك الطبيعة العالمية لظاهرة ذات أثر اقتصادي وإيكولوجي.

٣٨ - وأضاف قائلا على الرغم من أن تدخّل المجتمع الدولي السريع والكبير مكّن من تجنب مأساة أكبر في بعض المناطق، لا تزال هناك احتياجات أساسية يتعين تلبيتها، ولا تزال قلة الأمطار المتساقطة مشكلة خطيرة في جميع أنحاء إفريقيا، لا سيما في المنطقة الواقعة جنوبي الصحراء وفي الجنوب الإفريقي.

٣٩ - وقال إن زحف الصحراء الذي لا يمكن وقفه يشكل واحدا من أكبر التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي. وشدد على الضرر الناجم، من بين عدة أمور، عن زحف الصحراء وعدم سقوط أمطار كافية وانتشار الكثبان الرملية وتحات التربة السطحية المتسارع، التي كان لها جميعا أثر مدمر على مجاري المياه وإمدادات المياه الجوفية، وقوّض القاعدة الاقتصادية للبلدان المتضررة. والحق التصحر أيضا أضرارا جسيمة بشواطئ بلدان اتحاد المغرب العربي المطلة على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط . وينبغي أن توفر حماية دائمة للبحر الأبيض المتوسط الذي يتهدده بالفعل خطر التلوث من إلقاء النفايات الصناعية وغيرها من النفايات فيه.

٤٠ - ومضى قائلا إن اتحاد المغرب العربي اعتمد عددا من التدابير لمكافحة الجفاف والتصحر، وميثاقا بشأن البيئة وخطة لإمدادات مياه الشرب. ويخطط الاتحاد أيضا لعقد مؤتمر لوضع أولويات

(السيد محمود، موريتانيا)

حماية البيئة. وجرى تشجيع تقديم الدعم الشعبي لهذه التدابير. وكرر عرض وفد المغرب في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية استضافة اجتماع رفيع المستوى بشأن المشاكل المتعلقة بموارد المياه، لا سيما في إفريقيا.

٤١ - وأضاف أن المصاعب الاقتصادية الشديدة وموارد التمويل الخارجي غير الكافية والدعم التكنولوجي غير الكافي حالت جميعها دون تنفيذ البلدان المتضررة بالتصحر والجفاف خطة العمل لمكافحة التصحر التي اعتمدت في عام ١٩٧٧ . لذلك ، رحب بالأولوية التي خص بها التصحر في مؤتمر ريو وأعرب عن أمله في أن تنشئ الجمعية العامة لجنة التفاوض الحكومية الدولية المقترحة لوضع اتفاقية دولية متعلقة بالتصحر قبل حزيران/يونية ١٩٩٤ . وقال إنه ينبغي أن يقدم التمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة وينبغي أن يوفّر للجنة دعمٌ أمانة كاف. وقد عرضت الجزائر، باسم الدول الأعضاء لاتحاد المغرب العربي، استضافة مكتب لجنة التفاوض الحكومية الدولية المقترحة متى تم إنشاءها. وقد أعربت الوفود، التي كان يتكلم باسمها، عن استعدادها إلى الانضمام إلى الجهد الجماعي للنهوض بالمسؤوليات التي حددت في ريو.

٤٢ - عاد السيد بيريس - بالبون (أوروغواي) إلى رئاسة الجلسة.

٤٣ - السيدة داودبسويل (كندا): قالت إن تغير المناخ والتصحر تحديان عالميان يتطلبان إجراءا سريعا. وقد كانت الاتفاقية الإطارية أول آلية عالمية حقا للتنمية المستدامة. وهي موجهة للعمل وستتبلور وتتقوى بتحسن المعرفة وتوحد مصالح المجتمع العالمي.

٤٤ - وقالت إن بوادر الدعم السياسي والشعبي الواسع الأولية للاتفاقية تبعث على السرور. إلا أن هناك الشيء الكثير الذي ما زال ينبغي عمله. وستثبت الترتيبات المؤقتة التي أوصت بها لجنة التفاوض الحكومية الدولية أنها ذات أهمية أساسية في الحفاظ على الزخم المرغوب في الإعداد للدورة الأولى لمؤتمر الأطراف، التي أعرب وفدها عن أمله في أن تعقد في عام ١٩٩٤ . وينبغي للقرار المتعلق بأعمال لجنة التفاوض الحكومية الدولية الذي ستعتمده الجمعية العامة أن يمهد الطريق أمام عملية ناجحة.

٤٥ - وأضافت إن بلدها ينوي التصديق على الاتفاقية قبل نهاية عام ١٩٩٢ ، وأنه يتحرك بسرعة لتنفيذ جدول أعماله المتصل بتغير المناخ. وقد اشتمل هذا الجهد على الإعداد لإصدار أول تقرير وطني بحلول حزيران/يونية ١٩٩٣ ، والتعاون مع عدة بلدان نامية في مجال بناء القدرة، والمساعدة في وضع

(السيدة داودبسوبل، كندا)

برنامج عمل علمي للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ دعما للاتفاقية وللنهوض بالتعاون في النهج الشامل للحد من الإنبعاث.

٤٦ - وانتقلت إلى قضية التصحر، فقالت إنها مشكلة عالمية أخرى انبثقت بصورة أساسية عن أنشطة إنسانية غير قادرة على الاستمرار، وإن كندا نفسها ليست في منأى عن آثار التصحر، التي يقدر أنها تكلف الملايين سنويا في مقاطعات البريري الكندية. وهذا بالطبع لا يذكر بالمقارنة مع خسائر البلدان الآسيوية والإفريقية على وجه الخصوص، التي ينبغي إيلاؤها أعلى الأولويات. وقد كان بلدها على الدوام داعما رئيسيا لمكافحة التصحر في إفريقيا من خلال برنامج المساعدة الإنمائية، والتسليم بالحاجة الملحة لعمل منسق لمكافحة الظاهرة على صعيد العالم بأسره وأيدت بقوة توافق الآراء الدولي لوضع اتفاقية معنية بالتصحر بحلول عام ١٩٩٤ .

٤٧ - وأضافت أن من الضروري أن تسير المفاوضات معتمدة على أفضل ما هو متاح من مشورة علمية وتقنية - بما في ذلك العلوم الاجتماعية مثل الاقتصاد. إلا أنه لا ينبغي لهذا أن يستعمل كذريعة للتأخير. وينبغي أن تطور فورا آلية لضمان توفير مشورة مستنيرة بشأن التصحر.

٤٨ - ومضت قائلة في حين أن العمل الوطني يظل المحدد الأساسي للنجاح، إلا أنه يجب أن يضطلع به وأن ينسق في إطار دولي داعم يكفل أوسع مشاركة ممكنة فيه من الشمال والجنوب. وينبغي تشجيع دعم منظمات المواطنين والمنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية لهذا المجهود.

٤٩ - وأضافت أن بيئة التفاوض بشأن اتفاقية معنية بالتصحر تتطلب قيادة قوية من رئيس ومكتب ناشطين، وطاقة مستمرة من قبل أمانة فعالة، وتأييدا كاملا من جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الهيئات الدولية. وسيكون من الأهمية بمكان تحديد آليات تفاوض خلاقة ومنصفة توازن بين الحاجة لمشاركة الجميع مع واقع أن المفاوضات المجدية بين ١٥٠ دولة مستقلة مسألة بالغة الصعوبة. وينبغي لجهود الأمين العام الرامية إلى تكيف الأمم المتحدة مع هذا الواقع العالمي الجديد أن تساعد على التصدي لهذا التحدي.

٥٠ - السيدة فرويدنشوس - رايشل (النمسا): قالت إن وفدها يتطلع إلى اتخاذ قرار يدعو إلى بدء عملية التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية لمكافحة التصحر.

(السيدة فرويدنشوس-رايشل، النمسا)

٥١ - وأضافت أن حكومتها خططت للتحرك بسرعة للمصادقة على الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ومع أن هناك حاجة إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الجو، فإن البلدان الصناعية تتحمل مسؤولية خاصة عن المضي قدما في اتخاذ تدابير وطنية من قبيل التخفيض الحاد في انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون، والحفاظ على المناطق الحرجية وإعادة تشجيرها، ووقف إنتاج مركبات كلوريد الكربون الفلورية وقفا تاما في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٥ ، وفرض قيود على انبعاث أوكسيد النيتروجين وغاز الميثان على صعيد عالمي. كما شددت أيضا على أهمية اتخاذ إجراء مناسب على الصعيد الإقليمي، ورحبت بالضريبة التي اقترحتها الجماعات الأوروبية للحد من انبعاث ثاني أوكسيد الكربون وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة.

٥٢ - وقالت إن من المهم أن يتم التغلب في السنوات القادمة على العقبات التي تقف في طريق وضع اتفاقية إطارية قوية معنية بتغير المناخ. وينبغي لجهود حماية المناخ للأجيال الحاضرة والمقبلة أن تسترشد بالقائمة الواردة في الفقرة ٨ من المادة ٤ من الاتفاقية، التي تضم فئات البلدان التي جرى التسليم باحتياجاتها وشواغلها المحددة.

٥٣ - السيد مالبا (جمهورية تنزانيا المتحدة): رحب بالقرار الذي اعتمد في ريو، ودعا إلى وضع اتفاقية دولية متعلقة بالتصحر. وقال إن للتصحر أربعة أسباب رئيسية: الإفراط في الزراعة والإفراط في الرعي واجتثاث الغابات وممارسات الري غير السليمة، وجميع هذه الأسباب تأثرت بالتغيرات السكانية وتباين العوامل المناخية والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة. وقال إن تدهور البيئة والفقر سارا جنبا إلى جنب في بلاده، وذلك كما هو الحال في معظم البلدان النامية. بناء على ذلك، لا يمكن لبرامج حماية البيئة أن تنجح إلا إذا أدمجت في برامج للتنمية الاجتماعية الاقتصادية تستهدف تلبية الاحتياجات الإقليمية والقطرية الخاصة. وأعرب عن أمل وفده في أن تسفر عملية التفاوض عن برنامج يعالج البعد الاجتماعي الاقتصادي لتدهور البيئة. ومن البديهي، أنه ينبغي لهذا البرنامج أن يشتمل على استئصال شأفة الفقر وتعزيز وسائل بديلة لكسب الرزق في المناطق المعرضة للجفاف والتصحر.

٥٤ - وقال أيضا إن هناك حاجة لنهج متكامل لتنظيم وإدارة الموارد البرية على ضوء الترابط بين النظم الاجتماعية وهذه الموارد. ولا بد من دمج برامج مكافحة التصحر الناجحة في خطط التنمية الوطنية، وخطط العمل الخاصة بالغابات الاستوائية، والاستراتيجيات الوطنية للحفاظ على الموارد الطبيعية وخطط العمل الوطنية الخاصة بالبيئة. ونظرا لأن التصحر في طبيعته ظاهرة عالمية ولا تحترم الحدود، فإن هناك حاجة للأخذ بنهج متعدد القطاعات ومتعدد الأبعاد. ومن شأن الاتفاقية

(السيد مالبا، جمهورية تنزانيا المتحدة)

المقترحة أن تساعد على تعزيز التكامل والتعاون على صعيد إقليمي والمواءمة بين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية.

٥٥ - ومضى قائلا إن الأموال المخصصة لمكافحة الجفاف والتصحر ليست كافية. نتيجة لذلك، تعاني منطقتا شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي حاليا من أسوأ جفاف حدث منذ بداية القرن. ولم يستطع المرفق البيئي العالمي حتى الآن تغطية النطاق الكامل لبنود جدول أعمال القرن ٢١ ذات الصلة، وينبغي توسيعه ليستوعب البرامج الخاصة بالجفاف والتصحر. ويمكن أيضا توسيع وحدة قدرة القرن ٢١ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم هذه البرامج. وينبغي أن ينفذ تنفيذا كاملا الفصلان ٣٣ و ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ المتعلقان بالموارد والآليات المالية وبنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا وببناء القدرة.

٥٦ - وأعرب عن أمله في أن ينشيء الأمين العام أمانة مخصصة وفريق خبراء متعدد التخصصات في أسرع وقت ممكن - ربما في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ - لمساعدة لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالتصحر على بدء عملها. وحث أيضا جميع الدول على تنظيم أنشطة وطنية ودون الإقليمية وإقليمية لدعم عملية التفاوض من خلال إشراك أرباب العلم والصناعة والنقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة وغيرها من المجموعات المعنية. وقال إن وفده سيتعاون تعاونا وثيقا مع لجنة التفاوض الحكومية الدولية المقترحة للتشجيع على إبرام الاتفاقية في عام ١٩٩٤ .

٥٧ - السيد ويسيونو (إندونيسيا): قال إن الدعم الهائل الذي أبدي حتى الآن لاتفاقية إطارية متعلقة بتغير المناخ يبرز إدراك المجتمع الدولي المتنامي لأهمية اتخاذ إجراء سريع وفعال للتصدي للاحترار العالمي. إلا أن حقيقة إحراز تقدم لا تعني أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتراخى. فالهدف النهائي المتمثل في تثبيت تراكم غازات الدفيئة في الجو عند مستوى مأمون لم يتحقق بعد. وسيتوقف النجاح على عوامل من قبيل القدرة على التقدم على أساس حقائق علمية جديدة والتمويل الكافي والحصول على التكنولوجيا.

٥٨ - وأضاف أن حكومته ابتدأت عملية المصادقة على الاتفاقية وفقا لإجراءاتها الدستورية، وأعرب عن أمله في أن تحدو بلدان أخرى نفس الحذو، لتيسير دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر. ورحب بعرض حكومة ألمانيا استضافة الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف.

(السيد ويسيونو، إندونيسيا)

٥٩ - وقال إنه قبل أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، ينبغي لعملية التحضير المؤقتة أن تحدد وسائل لنقل المعلومات من البلدان المتقدمة النمو ولوضع آلية تمويل. وأعرب عن سرور وفده لأن لجنة التفاوض الحكومية الدولية ستواصل عملها أثناء المرحلة المؤقتة. وقال إن مسألة الموارد المالية والتكنولوجية ستكتسب أهمية متزايدة متى دخلت الإتفاقية حيز النفاذ، وينبغي أن تدرس هذه القضايا دراسة جدية أثناء المرحلة المؤقتة.

٦٠ - سيبير (المراقب عن سويسرا): قال إنه إلى حين دخول الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ حيز النفاذ، ينبغي للجنة التفاوض أن تواصل عملها للإعداد للدورة الأولى لمؤتمر الأطراف بحيث تكون دورة مثمرة وناجحة. ومن بين أهم الأولويات في هذا الصدد تنشيط آلية نقل المعلومات التي لها دور رئيسي في مراقبة الامتثال لأحكام الإتفاقية. وينبغي لبرنامج العمل المؤقت أيضا أن يتوسع في معالجة القضايا المتصلة بالالتزامات المالية. وفي هذا الصدد، من الضروري إشراك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول إشراكا كاملا في العمل.

٦١ - وقال، فيما يتعلق بالدعم المالي، إنه يتعين على ميزانية الأمم المتحدة أن تحدد موارد لتغطية المرحلة المؤقتة. وسويسرا على استعداد للإسهام بموارد كبيرة عن طريق التبرعات لتمكن الأمانة من أداء عملها بفعالية ولتضمن المشاركة الكاملة من جانب البلدان النامية وبلدان وسط وشرق أوروبا في أعمال الأمانة أثناء المرحلة المؤقتة. ومن الأمور الجوهرية أيضا للمفاوضين أن يتوفر لهم اتصال دائم بمصادر المعلومات العلمية والتقنية والاقتصادية، وينبغي للأمانة المؤقتة أن تقوم بدور هام في هذا المجال.

٦٢ - وأضاف إن مسألة الحد من انبعاث ثاني أوكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة يجب أن تصبح أيضا جزءا لا يتجزأ من برنامج العمل المؤقت. وقال إن وفده يرى أنه ينبغي أن تصاغ بسرعة بروتوكولات محددة تتعلق بثاني أوكسيد الكربون أو الطاقة على وجه الخصوص. ونظرا لأن المؤتمر العالمي الثاني المعني بالطاقة عقد في جنيف قبل عامين، أصبحت سويسرا ملتزمة بالعمل على اتخاذ إجراءات محددة من جانب البلدان الصناعية بشأن هذه الغازات المنبعثة، وما زالت تؤمن إيمانا راسخا أن تثبيت هذه الغازات المنبعثة عند مستوى معين بحلول عام ٢٠٠٠ مسألة لا غنى عنها.

٦٣ - وأضاف أن بلده والنمسا ولختنشتاين أصدرت بيانا مشتركا بشأن التوقيع على الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، مشددة على أهمية العمل الذي يجب الاضطلاع به أثناء المرحلة المؤقتة إلى أن

(السيد ويسيونو، إندونيسيا)

تدخل الاتفاقية حيز النفاذ"، وعلى الحاجة إلى اتخاذ "قرارات في وقت مبكر بشأن إعداد بروتوكولات للاتفاقية تتعلق بقضايا محددة".

٦٤ - السيد كامارا (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة): قال إن الجهود الرامية إلى مكافحة الجفاف والتصحر لم تسفر حتى الآن إلا عن نتائج محدودة نظرا للافتقار إلى نهج متكامل للتنمية المستدامة ولعدم توفر الإرادة السياسية والموارد اللازمة. وقد قدمت منظمة الأغذية والزراعة إسهاما كبيرا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وجرى الآن تحديد المبادئ التوجيهية الرئيسية المتعلقة بالنهج العام والاستراتيجيات لمكافحة الجفاف والتصحر.

٦٥ - وأضاف أن نجاح الجهود الرامية إلى مكافحة الجفاف والتصحر سيتوقف إلى حد كبير على اعتماد سياسات تنمية ريفية وتوفير الوسائل المالية الكافية لتنفيذها. ومن دواعي السرور ملاحظة أن المؤتمر ابتدأ عملية تفاوض بشأن اتفاقية تتعلق بالتصحر. وستقدم منظمة الأغذية والزراعة الدعم لجهود لجنة التفاوض إلى أقصى حد تسمح به إمكانياتها. وأعرب في نفس الوقت عن أمله القوي في أن لا تؤدي المناقشات بشأن اتفاقية دولية تتعلق بالتصحر إلى صرف الاهتمام عن الحاجة الملحة لاتخاذ إجراء محدد في الميدان لتوفير الأمن الغذائي للسكان المعنيين.

٦٦ - وانتقل إلى البند ٨٠ من جدول الأعمال، فأشار إلى أن الاعتبارات المناخية العالمية لا يمكن فصلها عن قضية التنمية المستدامة. وقال إن منظمة الأغذية والزراعة تنظر إلى المناخ على أنه أحد الموارد الطبيعية الرئيسية؛ وبناء عليه، فإن الموارد المناخية، لا سيما التوزيع الجغرافي والزمني للأمطار المتساقطة والانتفاع بها، تلقى اهتماما كبيرا.

٦٧ - وأضاف أن أنشطة منظمة الأغذية والزراعة الحالية، وهي أنشطة ذات أهمية مباشرة لحماية المناخ العالمي، تشمل دراسات لتحسين فهم النظم المناخية الزراعية، والتخفيض الصافي في مستويات ثاني أوكسيد الكربون في الجو وانبعاثه من خلال تشجيع إعادة التحريج واستخدام مصادر طاقة بديلة وتخفيض المصادر الزراعية لغازات الدفيئة.

٦٨ - وأضاف أن أنشطة منظمته تناولت نطاقا من المواضيع بغية تحسين فهم الظواهر المتصلة بالمناخ. وهكذا، تعاونت المنظمة، على سبيل المثال، مع البرنامج الدولي للغلاف الأرضي والغلاف الأحيائي

(السيد كامارا)

التابع للمجلس الدولي للاتحادات العلمية، لا سيما فيما يتصل بالزراعة والتحريج بوصفهما قوتان محركتان لتغير المناخ، وأثر هذا التغير على النظام الزراعي الإيكولوجي. كما أنها تجري دراسة أثر مدتها ثلاث سنوات، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن طريق الوحدة المعنية بالتغيرات البيئية التابعة لجامعة أوكسفورد، عن القدرات على إعالة السكان من شأنها أن تبين التحولات في القدرة الزراعية الإيكولوجية على الصعيدين العالمي والإقليمي نتيجة للتغيرات المناخية، كما تبين الإسقاطات من نماذج متداولة عامة ذات وضوح كبير.

٦٩ - وقال إن منظمة الأغذية والزراعة تهدف أيضا إلى تخفيض مستويات ثاني أوكسيد الكربون في الجو وتخفيض انبعاثها، وتشجع برامج التحريج وإعادة التحريج بوصفها إحدى البالوعات المحتملة لامتصاص الكربون الجوي، وتقوم بجمع بيانات قيمة على مستوى خط الأساس لتقدير الكربون في العالم الناتج عن إحراق الكتلة الأحيائية وعن استجابة الغابات للإجهاد وتغير المناخ. كما أن منظمة الأغذية والزراعة تشجع الأبحاث في مجال الوقود الأحيائي كبديل مستدام عن الوقود الأحفوري؛ وتتعاون مع معاهد البحوث الزراعية للإقلال من انبعاث غاز الميثان وأوكسيد النيتروز من حقول الرز المغمورة بالمياه، وتقدم الدعم للحكومات الأعضاء في تطوير وتجريب استراتيجيات لإدخال نظم لتربية المواشي تتسم بالكفاءة في استعمال الطاقة وتكون سليمة بيئيا.

٧٠ - السيد إبراهيم (جيبوتي): قال إن ما يزيد على ٤٠ مليون نسمة يعانون حاليا من مجاعة نتجت عن أسوأ جفاف شهدته إفريقيا منذ بداية القرن. وعلى الرغم من أنه لم يدخر أي جهد في إفريقيا لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر، وعلى الرغم من أن إفريقيا تلقت في عام ١٩٨٦ مساعدة تقدر بحوالي ٤٩٠ مليون دولار (حوالي ٣ر٥ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها في ذلك العام) تتعلق بمكافحة التصحر والجفاف، فإن ذلك لم يكن كافيا للتصدي للمشكلة. وقال إن وفده يؤيد الاقتراح الوارد في الفقرة ٣٦ من تقرير الأمين العام (A/47/393) أن تنظر الجمعية العامة في طلب تخصيص نسبة مئوية من الزيادة المتوقعة في تمويل المساعدات الإنمائية الرسمية للأنشطة المتصلة بالتصحر على وجه التحديد. وإذا ما تم ذلك، فانه سيكون دليلا حقا على تصميم المجتمع الدولي على تنفيذ الالتزامات التي قطعت في ريو بخصوص تنمية مستدامة حقيقية للجميع.

٧١ - وقال بالنسبة لتنفيذ القرارات المتصلة بالتمويل اللازم لجدول أعمال القرن ٢١ ، إن تنفيذ البرامج الموصى بها في الفصل ١٢ سيحتاج إلى موارد جديدة وإضافية على أساس ميسر. وستصل تكاليف التدابير المتوخاة إلى ٦ر٧٣ بليون دولار كل عام بين عام ١٩٩٣ وعام ٢٠٠٠ . وغني عن البيان،

(السيد إبراهيم، جيبوتي)

أن البلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، المتضررة بهذه الظواهر بالفعل، لا تستطيع توفير هذا المبلغ حتى لو غطي ٥٠ في المائة من تكاليف برامج وأنشطة جدول أعمال القرن ٢١ من موارد جديدة وإضافية، وذلك كما اقترح في ريو. وأعرب عن أسف وفده الشديد لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن الاقتراح الإفريقي بتحديد آلية تمويل مستقلة للجفاف والتصحر.

٧٢ - وقال إنه، نتيجة لذلك، لا بد للمجتمع الدولي من تحمل التزاماته المالية المحددة للمساعدة على تنفيذ الفصل ١٢ والفصول الأخرى المتصلة اتصالا وثيقا بالمسألة في دورة الجمعية العامة هذه، لا سيما تجاه بلدان المنطقة السودانية-الساحلية الأكثر تضررا.

٧٣ - وأضاف أن من بين قنوات تمويل البرامج بمقتضى الفصل ١٢ على المستوى الإقليمي إنشاء نافذة جديدة لمصرف التنمية الإفريقي مخصصة فقط للتصحر والجفاف وحماية الموارد الطبيعية وإدارتها. ورحب وفده أيضا بالجهود التي بذلها مدير مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية ومصرف التنمية الإفريقي للتأكد من وضع التصحر والجفاف في المرتبة الخامسة على سلم أولويات مرفق البيئة العالمية، وحث المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود.

٧٤ - وأضاف على الرغم من أن وفده سر كثيرا بالقرار الذي اتخذه مؤتمر ريو بصياغة اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، فإن الاتفاقية لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها بديل لعمل فوري يتمشى والقرارات التي اتخذها مؤتمر ريو.

٧٥ - وفي الختام، أشاد بالأعمال التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية والدور الحاسم الذي اضطلع به بالتعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في المنطقة السودانية - الساحلية والهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف والتنمية، وأثنى على ما قدمته من مساعدة قيمة للوفود الإفريقية أثناء مرحلة الإعداد للمفاوضات بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٧٦ - السيد سينغ (الهند): قال إن مشكلة تغير المناخ مشكلة ملحة بوجه خاص للهند، التي تواجه احتمال آثار ضارة للغاية على الزراعة وغرق مساحات واسعة من الأراضي الساحلية والجزرية. ومع أن معظم غازات الدفيئة المنبعثة نشأت من البلدان الصناعية، فإن البعض يجادل بأن انبعاث ثاني أوكسيد الكربون وغازات الدفيئة الأخرى وقع من كل بلد ولو بكميات صغيرة، لذلك تتحمل جميع البلدان

(السيد سينغ، الهند)

مسؤولية اتخاذ إجراءات تصحيحية. ولكن، وكما تنص الاتفاقية صراحة، نظرا لأن الاحترار العالمي، في الحقيقة، ناتج عن انبعاث مفرط، فإن مسؤولية اتخاذ إجراءات تصحيحة للتصدي له ووقفه تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلدان المسؤولة عن انبعاث مستويات مفرطة بالنسبة للفرد. وفي نفس الوقت، ستساهم البلدان النامية، إذا توفرت لها الموارد الكافية، بنشاط في جهود تخفيض انبعاث غازات الدفيئة.

٧٧ - وقال إنه جرى التسليم أيضا بأن عملية التنمية ستؤدي لا محالة إلى زيادة انبعاث غازات الدفيئة في البلدان النامية، وأن التباين القائم في مستويات استهلاك الطاقة بالنسبة للفرد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا بد من تصحيحه بمرور الزمن. وحالما يبلغ انبعاث غازات الدفيئة الحد الأعلى المشترك المتفق عليه بالنسبة للفرد، فإن البلدان النامية ستقبل التزامات مماثلة لالتزامات البلدان المتقدمة النمو. وإن هذا هو مفهوم حكومته لمبدأ المسؤولية المشتركة، ولكنها متفاوتة.

٧٨ - وأضاف إن مشاركة البلدان النامية في انشطة حماية البيئة على صعيد عالمي تفترض تزويدها بوسائل المشاركة. لذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتيح موارد مالية جديدة وإضافية للبلدان النامية لتيسير القيام بجهد مشترك. وتؤيد حكومته التوصية الواردة في الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام (A/47/466)، المتصلة بإنشاء آليات تمويل لنقل التكنولوجيا. وقال إن حكومته تود أن ترى ما يشير إلى التزام البلدان المتقدمة النمو الأطراف في تنفيذ أهداف الاتفاقية المتصلة بالتمويل ونقل التكنولوجيا قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ . وستشارك الهند في المناقشة التي ستجري في اللجنة بشأن شتى جوانب المرحلة المؤقتة لنفاذ الاتفاقية، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالمشاركة والتمويل التكميلي ودعم الأمانة.

٧٩ - السيد ريان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حكومته مسرورة جدا بالتقدم الذي أحرز على صعيد دولي في مسألة تغير المناخ العالمي. وإنه يتعين الآن على لجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تعد لأول اجتماع لمؤتمر الأطراف. وقال إن من بين البنود التي يتعين على الاجتماع أن يهتم بها طرائق للإبلاغ عن صافي انبعاث غازات الدفيئة لتقييم برامج مكافحة الانبعاث وقياسه. فضلا عن ذلك، فإن مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية بحاجة إلى نظام داخلي مناسب، بالإضافة إلى تنسيق الأنشطة دعما لمشاركة البلدان النامية في عملية الاتفاقية. وينبغي للجمعية العامة أن تواصل، في حدود مستويات مواردها الحالية، تقديم الدعم المالي والسوقي لأمانة اللجنة؛ وينبغي للجنة أن تواصل اجتماعاتها -

(السيد ريان، الولايات المتحدة الأمريكية)

حسب الاقتضاء ومتى كان مناسبا - للإعداد لأول اجتماع لمؤتمر الأطراف. وأية تعديلات على خطة العمل المقترحة ينبغي أن تناقش في اجتماع جنيف القادم.

٨٠ - ولاحظ أنه على الرغم من أن بلدان عديدة وقعت على الاتفاقية، فإنه لم يصادق عليها حتى الآن سوى أربعة بلدان، بما فيها بلده. وحث جميع البلدان على التحرك بسرعة لاستكمال إجراءات تصديقها وذلك ليتسنى البدء في العمل الهام المتمثل في إنفاذ الاتفاقية . وأوصى في أن يشتمل أي قرار تعتمده الجمعية العامة ويتصل بتغير المناخ على نداء مماثل. وفيما يتصل بمسألة الجفاف والتصحر، قال إن حكومته تنظر إلى مكافحة التصحر على أنها إحدى أهم المسائل المعروضة على الجمعية العامة. وقد حدد مؤتمر ريو نهجا جديدا تجاه المشكلة يقوم على اتفاقية دولية. وستشارك حكومته مشاركة نشطة وبناءة في المداولات الأولية حول الموضوع.

٨١ - السيد سوغانو (اليابان): قال في حين أن من المشجع أن عددا كبيرا من البلدان وقع على الاتفاقية الإطارية فإنه من الواضح أن فعاليتها تتوقف على المشاركة الواسعة من جانب البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وإن اليابان، من جانبها، تبذل جهودا للإسراع في عملية المصادقة على الاتفاقية.

٨٢ - ونظرا لأن دخول الاتفاقية حيز النفاذ بسرعة مسألة هامة للغاية، ترحب حكومته بالاتفاق على ترتيبات مؤقتة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ، وتتطلع إلى الدورة القادمة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في جنيف؛ ويمكن للجمعية العامة، إذا اقتضى الأمر، أن تنظر في أن تأذن للجنة بعقد دورة لاحقة.

٨٣ - وأضاف إن دور الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ سيبقى ذا أهمية بالغة. وإن القرار بإناطة مهمة الدعم التقني والعلمي بالفريق كان قرارا مناسبا جدا. وإن حكومته تتطلع إلى تقرير التقييم الثاني القادم، وأنها ترغب أيضا في مواصلة الإسهام في عمل الفريق.

٨٤ - وقال إن التدابير الرامية إلى تخفيض غازات الدفيئة لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا أخذ بها لمدة طويلة وكانت متمشية مع التنمية الاقتصادية المستدامة. وينبغي لدى وضع استراتيجات وتدابير التخفيف من مشكلة الدفيئة إيلاء الاهتمام المناسب للظروف السائدة في كل بلد. وقد بدأت اليابان في تنفيذ خطة متوسطة الأجل لانبعاث غازات الدفيئة دون انتظار دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

(السيد سوغانو، اليابان)

٨٥ - ثم انتقل إلى مسألة التصحر، فقال إنها مشكلة معقدة تشتمل على عوامل شتى تتعلق بالأرصاد الجوية والاقتصاد والسكان. نتيجة لذلك، ينبغي أن تنظم عناصر معالجتها بطريقة منسقة. لذلك، أيدت حكومته الاقتراح المقدم في مؤتمر ريو بالمضي قدما في المفاوضات بشأن اتفاقية دولية تتعلق بالموضوع. وينبغي، لدى وضع برامج لمعالجة مشكلة التصحر، إيلاء الاهتمام للظروف الطبيعية والاجتماعية الاقتصادية الخاصة بكل بلد أو منطقة معنية. وقال في نفس الوقت، إن التعاون الدولي - لا سيما في إطار منظومة الأمم المتحدة - هام للغاية في تكملة وتدعيم الجهود المبذولة على مستويات أدنى.

٨٦ - وفيما يتصل بعملية التفاوض بشأن أية اتفاقية معنية بالتصحر، قال ينبغي أن ينصب الاهتمام على دور منظمات أخرى داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة لكي تقدم ما لديها من خبرات وتجارب في مجال التصحر. ويجب استعراض هذه الخبرات ونتائج المشاريع التي اضطلع بها سابقا، وأن تتاح إلى أقصى حد ممكن للنظر فيها أثناء عملية التفاوض. ومن المهم الاستفادة من الهيئات أو المنظمات القائمة لدعم الأمانة قبل إنشاء أية هيئات جديدة، إلا إذا كانت هناك حاجة محددة إلى إنشاء أمانة مخصصة. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية-الساحلية على وجه الخصوص - قام على مر السنين بدور مركزي في تنسيق الأنشطة في هذا الميدان، ولذلك، يمكنه توفير دعم أمانة مناسب للجنة التفاوض. وأوصى مناقشة المسألة في مشاورات غير رسمية.

٨٧ - وقال إنه نظرا لضيق الوقت - وعلى وجه التحديد الحاجة إلى الانتهاء من صياغة اتفاقية تتعلق بالتصحر بحلول حزيران/يونية ١٩٩٤ - وعلى ضوء الخبرة المكتسبة من المفاوضات بشأن الاتفاقية الإطارية واتفاقية التنوع البيولوجي، ينبغي للجنة التفاوض أن تعقد أقل من خمسة اجتماعات، ولا ينبغي إصدار أحكام مسبقة على مضمون الاتفاقية.

٨٨ - السيد بورج (مالطة): قال مع أن الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ قد لا تلبي جميع الشواغل التي أعرب عنها، إلا أنها تضع قاعدة صلبة لتحديد استراتيجيات للرد وتعزيز التعاون والتفاهم. وتقع مسؤولية إنفاذ الاتفاقية على عاتق الدول الأعضاء. ودخول الاتفاقية حيز النفاذ بسرعة من شأنه أن ييسر اتخاذ إجراءات لتثبيت انبعاث الغازات إلى الجو ويفتح الطريق أمام مزيد من البروتوكولات. وإن مالطة تدرس بنشاط خطوات للتصديق على الاتفاقية وتحث البلدان الأخرى على أن تفعل نفس الشيء. ولاحظ وفده بارتياح قرار عدد من البلدان المتقدمة النمو إتاحة معلومات تتعلق بتدابير تتمشى مع التزاماتها بموجب الاتفاقية اتخذتها قبل أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ.

(السيد بورج، مالطا)

٨٩ - وقال إن وفده سيؤيد تدابير تتيح للجنة التفاوض الحكومية الدولية مواصلة عملها إلى أن يعقد أو اجتماع لمؤتمر الأطراف وفي تمديد ولاية أمانتها. وينبغي للدورة السادسة القادمة للجنة أن تتيح لجميع الدول الموقعة أول فرصة لتنظم سويا العمل المزمع القيام به في المستقبل لتنفيذ أحكام الاتفاقية الإطارية، الذي قد يتلقى مدخلات أخرى هامة من اجتماعات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التي ستعقد في زمبابوي في الأسبوع التالي.

٩٠ - وأضاف أن الرد المناسب الآخر على الجهود المستمرة لتوحيد مسألة تغير المناخ على جدول الأعمال الدولي هو عقد اجتماع حكومي دولي بشأن برنامج المناخ العالمي في نيسان/إبريل القادم، تحت رعاية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، لينظر في إجراءات محددة تصل بتنفيذ الفصل ذي الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ .

٩١ - وقال إن مالطة ابتدأت مؤخرا برنامجا دوليا يسعى إلى تحديد وتقييم الآثار المحتملة لتغير المناخ في إطار مختلف النظم الإيكولوجية وآثارها الهامة على الاقتصاد الوطني والبيئة. وقد حاولت مالطة، بالتعاون مع ممثلي مناطق شواطئ البحر الأبيض المتوسط وبمساعدة وحدة البحوث المناخية في جامعة شرق أنغليا ووحد تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووضع سيناريو لحوض البحر الأبيض المتوسط وبلورة سيناريوهات للمناخ المحلي في المستقبل بالنسبة إلى المجالات التي اختيرت للدراسة.

٩٢ - وأضاف أن رصد وملاحظة الظروف المناخية عن كثب وتحديد السياسات الوقائية المحتملة ممارسة مستمرة تتطلب تعاونا دوليا. فتغير المناخ قد يؤدي إلى اضطرابات في حياة الإنسان نفسها، وقد يعرضها للخطر. وينبغي للعاملين في المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية والعلماء أن يعملوا سويا لوضع سياسات مفيدة وفعالة وتدابير للتصدي لتغير المناخ.

٩٣ - السيد بياوو (بنن): أيد بيان ممثل باكستان، الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ ، وأعرب عن الأمل في أن تكون بنن من بين أول خمسين دولة تصادق على الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وكرر الإعراب عن اقتناع وفده بضرورة تعزيز الاتفاقية ببروتوكولين على الأقل.

٩٤ - وأشار إلى ما سبق لوفده أن بينه بالفعل، قائلا إنه ينبغي تأجيل عقد الدورة السادسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية إلى بداية عام ١٩٩٣ . ومن الطبيعي أنه يتعين على اللجنة أن تجتمع في

(السيد بياوو، بنن)

عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ لتنفيذ خطة العمل تحضيرا للدورة الأولى لمؤتمر الأطراف. وكما لوحظ في الفقرة ١٩ من التقرير (A/47/466)، فإن مفتاح نجاح الاتفاقية يكمن في توفير الموارد الكافية، مالية كانت أو تكنولوجية، بما يتيح للبلدان النامية الأطراف أن تضطلع بدورها استجابة لتغير المناخ؛ والاحتياج الأساسي الآخر هو توفير التدريب. وقد شكر جميع الذين قدموا أموالا وأعرب عن الأمل في أن يواصلوا جهودهم لتجميع صندوق التبرعات الخاص الذي ينبغي له أن يوفر دعما مناسبا للمشاركة في الدورة السادسة للجنة.

٩٥ - ثم انتقل إلى تقرير الأمين العام عن مكافحة التصحر والجفاف (A/47/393)، فلاحظ أن الجفاف الشديد الذي يحيق حاليا بالجنوب الإفريقي وغرب إفريقيا أدى إلى تفاقم حالة القارة الاقتصادية الحرجة وأن بيئات المناطق الجافة في المنطقة السودانية - الساحلية تمثل مشاكل عويصة للتنمية المستدامة. ولاحظ أن مجموع التمويل السنوي اللازم لتنفيذ الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ يصل إلى حوالي ٢ر١٢ بليون دولار أمريكي، يتعين توفير حوالي نصفه من التمويل الخارجي. وفي هذا الصدد لاحظ أن وفده أيد اقتراح جيبوتي المتصل بفتح نافذة خاصة للتصحر والجفاف في مصرف التنمية الإفريقي.

٩٦ - ومضى قائلا إنه ينبغي تنفيذ الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ تنفيذا كاملا ليتسنى استكمال الجهود التي بذلت منذ اعتماد خطة عمل عام ١٩٧٧ لمكافحة التصحر. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية متعلقة بالتصحر، تستكمل صياغتها في حزيران/يونية ١٩٩٤ . وأعرب عن أمل وفده الصادق في أن ينال مشروع القرار الذي ستقدمه مجموعة الـ ٧٧ بشأن الموضوع تأييدا واسع النطاق.

٩٧ - السيد بيرغ (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية): قال إن منظمته ما زالت ملتزمة بمساعدة أمانة لجنة التفاوض الحكومية الدولية في مهمة الإعداد لأول اجتماع لمؤتمر الأطراف. وقد قدم المجلس التنفيذي لمنظمة الأرصاد الجوية العالمية مزيدا من التوجيهات إلى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن الطريقة التي يمكنه فيها أن يساعد في عملية الاتفاقية الإطارية وأوصى ببذل جهود خاصة لاستعراض برامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لتقييم إمكانية مساهمتها في إنفاذ الاتفاقية الإطارية. وأوصى أيضا بعقد اجتماع لفريق عامل خاص منبثق عن المجلس التنفيذي لتشذيب سياسات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على ضوء الاتفاقية الإطارية. وأشار إلى أن من المقرر أن يجتمع

(السيد بيرغ)

الفريق في وقت لاحق من ذلك الشهر. وأن المجلس التنفيذي طلب أيضا إلى الأمين العام استطلاع فرص استضافة أمانة الاتفاقية الإطارية في جنيف.

٩٨ - وأضاف أن المجلس التنفيذي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية اتخذ أيضا موقفا نشطا من مشاركة المنظمة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، مع التركيز بشكل خاص على مساهمات المنظمة في المفاوضات المقبلة بشأن اتفاقية متعلقة بالتصحر. وقال إن منظمته على استعداد للقيام بدور مماثل في المفاوضات الخاصة بتلك الاتفاقية وذلك كما فعلت بالنسبة لاتفاقية تغير المناخ.

٩٩ - وأضاف أن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تخطط، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية، لعقد اجتماع حكومي دولي بشأن برنامج المناخ العالمي، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/إبريل ١٩٩٣ . وأهم هدفين للاجتماع هما تحديد علاقات الترابط بين العديد من البرامج والأنشطة الدولية والإقليمية المتعلقة بالمناخ، والمساعدة على تحديد المجالات ذات الأولوية لأنشطة برنامج المناخ العالمي في المستقبل القائمة على أساس جدول أعمال القرن ٢١ وعلى الاتفاقية الإطارية. وأعرب عن أمل وفده في أن يسفر الاجتماع عن التزامات من جانب البلدان والمنظمات بتدعيم وتنسيق أنشطتها المتصلة بالمناخ، وكذلك تعهدات محددة بتقديم الدعم لتنفيذ هذه الأنشطة، لا سيما في البلدان النامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥.